القنيطرة تشكو نقص الأطباء والمدرسين

المحافظ: صاحب محطة المحروقات يشتري البطاقات ويبيع مخصصاتها بالسوق السوداء

| الوطن - خالد خالد

أكد محافظ القنيطرة عبد الحليم خليل أن حقوق المواطنين محفوظة والحكومة تتابع صرف التعويضات للأضرار عن الممتلكات الخاصة ولكن الأولوية حالياً لتأهيل البنى التحتية وإعادة تأهيل القطاع العام والمنشآت الحكومية وتقديم الخدمات الأساسية.

وأشار خليل خلال رده على تساؤلات أعضاء مؤتمر شعبة الخطوط الأمامية إلى أن مخصصات المحافظة من المازوت طلبان فقط يومياً ويتم تخصيص جهات القطاع العام والتدفئة والنقل والأفران والمدارس. المحافظ لم يخف أو ينكر وجود فساد في مازوت النقل وبيعه في السوق السوداء حيث يقوم صاحب المحطة أو المركز بشراء البطاقات وبيع مخصصاتها مساء بالسوق السوداء، مطالباً أبناء المحافظة بالمساعدة والإبلاغ عن أي حالة لبيع المازوت حيث لا يوجد إلا ٨ مراقبين تموينيين بالقنيطرة، مشدداً على عدم ترديد كلمة الفساد بشكل عشوائي والأجدى تقديم حالة لمعالجتها، مؤكداً أن المحافظة جاهزة لمعالجة أي حالة فساد.

وأشار مدير تربية القنيطرة عماد أسعد إلى وجود نقص في عدد مدرسي اللغة الفرنسية لافتاً إلى أنه يتم الاستعانة بمن يجيد اللغة الفرنسية وكذلك الأمر للمواد العلمية والمسابقة الأخيرة لم تغط النقص بتلك الاختصاصات، منوهاً بأن كل مدارس أرض المحافظة تعتبر مناطق شبه نائية بهدف مساعدة المدرسين، مضيفاً: وجواباً عن سؤال اعتبار المحافظة منطقة شبه نائية وتخفيض معدلات دخول أقسام وفروع الجامعة أسوة بالمحافظات الشرقية قال: هذا من اختصاص وزارة التعليم العالي. وبيّن مدير عام مشفى أبا‌طة الدكتور وسام الماوردي أن الهيئة تفتقر لعدد من الاختصاصات وتعاني من نقص بعدد الأطباء الاختصاصيين (كلية – غدد – صدرية – مفاصل....) كما لا يوجد أي طبيب سكري وأطباء الداخلية يقومون بعملهم، ومعظم الأطباء العاملين بالمشفى بموجب عقود سنوية أو على الملاك منذ إحداث المشفى، مؤكداً أن التجهيزات والمستلزمات والأدوية يتم استجرارها مركزياً من قبل وزارة الصحة.

وأوضحت مديرة الموارد المائية حمدة العرقاوي أن إعفاء الفلاحين من الرسوم من صلاحية وزارة الموارد، منوهة بأن شبكة كودنة تروي مساحة ٢٨٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية بالقنيطرة ودرعا وتوسيع الشبكة يتم بناء على دراسة الحوض المائي وليس حجم تخزين السد، علماً أن توسيع الشبكة نفذ عام ٢٠٠٠.

بدوره مدير الزراعة أحمد ذيب أكد التنسيق مع اتحاد الفلاحين بالمحافظة لتزويد المديرية بكافة الأراضي التي يوجد فيها سواتر ترابية ومخلفات من الإرهاب لتزويد المحافظة بها ومعالجتها حسب الأصول، مشيراً إلى إنتاج مشتل الغراس المثمرة ٥٠ ألف غرسة إضافة إلى ٣٠ ألفاً من بذار الملحب من الموسم الماضي، كما يتم استجرار أي كمية من الغراس من المحافظات، مضيفاً إنه تم التواصل مع اتحاد فلاحي المحافظة لبيان حاجة الفلاحين من الغراس المثمرة غير المنتجة بالقنيطرة من أجل استجرارها ولكن اتحاد الفلاحين لم يزود المديرية بالكميات حتى تاريخه.

وتركزت المطالب حول إعفاء الفلاحين من رسوم الري وتوسيع شبكة ري كودنة وتحسين وضع الاتصالات في منطقة قصيبة وتعويض المواطنين عن الأضرار التي لحقت بممتلكاتهم الخاصة وإزالة السواتر ومخلفات الإرهاب من الأراضي الزراعية ليتمكن الفلاحون من استثمار وزراعة أراضيهم وبناء جامعة تخدم أبناء المنطقة الجنوبية وإحداث مراكز امتحانية لطلاب الثانوية العامة الأحرار الذكور على أرض المحافظة وضرورة معالجة النقص بعدد مدرسي اللغة الفرنسية والمواد العلمية بإحداث معاهد متوسطة على أرض المحافظة ووجود فساد في مازوت النقل وبيعه بالسوق السوداء على حساب التدفئة وأخيراً الغراس المنتجة في مشتل الغراس المثمرة بمديرية الزراعة غير كافية.

قيادي في «البعث»: مقبلون على نصر قريب وسنتجاوز معاناة الوضع المعيشي والخدمي

| اللاذقية- عبير سمير محمود

تناولت مداخلات المهندسين مطالب تتعلق بالهم المعيشي والخدمي ومنها المحروقات والنقل ومعالجة ضريبة ري الأراضي.

وطالبوا خلال مؤتمر هيئة فرع المهندسين في اللاذقية الذي عقد تحت شعار « يداً بيد سنسير بسورية ومعها إلى مستقبل أقوى أكثر إشراقاً»، بمعالجة وتخفيف الضغوط عن المهندسين الجدد الذين هم بصدد افتتاح مكاتب هندسية لهم وإيجاد حلول مناسبة، إضافة لمناقشة التقرير السنوي للنقابة وما قدمته خلال العام الماضي وخطتها للعام الجاري.

عضو القيادة المركزية لحزب البعث عمار السباعي وخلال كلمته في المؤتمر، أكد أننا مقبلون على نصر قريب، قائلاً إننا متفائلون لأن لدينا الكثير لنفعله والمطلوب أن نستثمر الإمكانيات ونديرالأزمة بالشكل الصحيح.

ولفت إلى الدور المهم للمهندسين في هذه المرحلة وكل مرحلة لنكون جميعاً شركاء ومسؤولين من مواقعنا لبناء الوطن، مشيراً إلى المعاناة جراء الحرب الظالمة والحصار والعقوبات الجائرة وتأثيرها على الوضع الخدمي والمعيشي، مؤكداً أننا سنتجاوز هذه الفترة لنقبل على انتصار قريب، بصمود شعبنا وتضحيات جنودنا البواسل والقيادة الحكيمة للرئيس بشار الأسد.

محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم أكد لـ«الوطن»، دور المهندس الأساسي في بناء الوطن وخاصة في مرحلة إعادة الإعمار، مشيراً إلى أهمية العمل المشترك بين جميع القطاعات لتجاوز كل الأزمات.

وخلال كلمته في المؤتمر، أكد السالم ضرورة العمل بشفافية مطلقة وفقاً لتوجيهات رئيس الجمهورية، مشيراً إلى أن خدمة المواطنين هي بوصلتنا.

وعرض السالم الوضع الخدمي والمعيشي في المحافظة، داعياً إلى الإشارة إلى الخلل في حال وجوده في أي مكان وأي يومي من كراج جبلة لتسهيل حركة الطلاب والأهالي بين المدينة واللاذقية، بما يخفف الأعباء عن المواطنين.

وأكد أن المهندس يجب أن يتواجد بكل موقع وكل مكان وزمان، وما قدمته نقابة المهندسين كبير جداً سواء مادياً أم معنوياً لخدمة هذه المحافظة، مشيراً إلى أن المحافظة تدعم كل قرارات النقابة لما فيها خدمة ومصلحة المهندسين بشكل عام.

من جهته، قال نقيب مهندسي اللاذقية حاتم حاتم لـ«الوطن»، إن للمهندس دوراً مهماً في إعادة إعمار سورية، باعتباره رديفاً للجندي البطل كل من موقعه لنكون جميعاً شركاء في حماية وبناء وطننا بكافة السبل.

وأشار إلى أهمية طروحات المهندسين ومناقشتها والعمل على معالجتها وإيجاد كافة الحلول لتخفيف الأعباء عن المهندس خاصة في ظل الظروف الصعبة التي نمر بها، لافتاً إلى تطلع الجميع للانتصار على كافة الصعد ليبدأ دور البناء وتأهيل البنى من جديد.

مؤسسة وأي مجال سواء الخبز أو المحروقات وغيرها من متطلبات المواطن الأساسية، مشيراً إلى العمل على تخديم كل القرى المحررة في ريف اللاذقية الشمالي والتي تم تنظيفها من مخلفات الإرهابيين وتسهيل عودة أهاليها إليها وتمكينهم من إعادة استثمار أراضيهم زراعياً.

وخلال رده على تساؤلات أعضاء المؤتمر أكد السالم، أن المحافظة ستتابع معالجة واقع ضريبة ري الأراضي لغير المستفيدين منها بالتنسيق مع وزارة الموارد المائية والهيئة العامة وإجراء جرد لهذه الأراضي تمهيداً لإعفائها، مشيراً في الوقت نفسه إلى توجيهات السيد الرئيس الأسد بإعفاء المزارعين من غرامات التأخير على رسوم الري في المناطق المتضررة من الحرائق.

خدمياً أوضح السالم أن المحافظة شددت على جميع المخابز بضرورة التزامها ببيع مادة الخبز بالميزان، مشدداً على الإبلاغ عن أي مخالفة تتعلق بهذا الأمر.

كما أكد متابعة وسائط النقل وباصات النقل الداخلي بشكل

لا مذكرات إحضار أو قبض بناء على «الاسم الثنائي»

| الوطن

أصدرت وزارة العدل تعميماً يقضي بعدم إصدار أي مذكرة توقيف أو إحضار أو قبض أو نشرة شرطية بناء على «اسم ثنائي» باستثناء الجرائم الخطيرة وبتحريك دعوى الحق العام بحق المتوارين عن الأنظار المذاع البحث عنهم بالجرم المسند إليهم وحسب مجريات ومعطيات الضبوط المنظمة بحقهم.

وطلبت الوزارة في تعميم لها حسب «سانا» من جميع دوائر النيابة والتحقيق والإحالة والمحاكم الجزائية تسهيل إجراء الحصول على وثيقة «خلاف المقصود» بالسرعة القصوى في حال مراجعة أحد الأشخاص الذي يحمل اسماً مشابهاً وهو في واقع الحال خلاف المقصود أو مراجعة من يمثله قانوناً للحصول على هذه الوثيقة وذلك وفق الضوابط القانونية والأصول المرعية.

وبينت الوزارة أن التعميم جاء بعد أن وردت عدة شكاوى تتعلق بتشابه الأسماء بين المطلوبين المذاع البحث عنهم وعدد من الأشخاص الذين يحملون أسماء متشابهة وبعد أن صدرت مذكرات توقيف أو قبض بحقهم من قبل بعض دوائر النيابة والتحقيق والإحالة والمحاكم الجزائية بناء على الاسم الثنائي.

وبينت الوزارة أن قانون أصول المحاكمات الجزائية نظم آلية تحريك الدعوى العامة بشكل صريح حيث جعل تحريك الدعوى العامة من اختصاص النيابة العامة واعتبرها السلطة المختصة بالأصل بإقامة دعوى الحق العام ولكن قد تقام من غيرها على سبيل الاستثناء.

وذكر التعميم أن عدم تحريك دعوى الحق العام بحق الأشخاص الواردة أسماؤهم في الضبوط المتوارين عن الأنظار والمذاع البحث عنهم والاكتفاء بتحريكها بحق المخفورين الملقى القبض عليهم ليس له مستند قانوني ولا يوجد ما يمنع قانوناً من تحريك الدعوى العامة بحق المتوارين عن الأنظار ما دامت لا توجد جهالة في مفصل هوياتهم.

٦٠ بالمئة من الأهالي عادوا للمناطق المحررة

محافظ إدلب لـ«الوطن»: مساعٍ لفتح معابر لتسهيل حركة مرور أهالينا الموجودين في مناطق الإرهابيين والبوادر إيجابية

| محمد منار حميجو

كشف محافظ إدلب محمد نتوف أنه توجد مساع لفتح معابر لأهالينا الموجودين في المناطق التي يوجد فيها الإرهابيون للسماح لهم بحركة المرور والأفضلية للطلاب الراغبين بتقديم امتحاناتهم في مناطق سيطرة الدولة، مؤكداً أن هناك بوادر إيجابية حول هذا الموضوع من دون أن يذكر تفاصيل أخرى.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد نتوف أن هناك جهوداً حثيثة ليتم السماح للطلاب بتقديم امتحاناتهم في مناطق سيطرة الدولة لأن الكثير من الطلاب مصرون على تقديم امتحاناتهم في مدارس الدولة.

وكشف نتوف أن ما بين ٥٥ إلى ٦٠ بالمئة من الأهالي عادوا إلى مناطقهم المحررة، معتبراً أنها نسبة جيدة حسب الواقع الموجود على الأرض وهذه النسبة مرشحة للارتفاع بشكل كبير مع إعادة الإعمار وتأهيل البنى التحتية للمناطق المحررة.

وأشار نتوف إلى جهود الدولة لتأمين المواصلات لتأمين النقل للأهالي الموجودين في المناطق المحررة حتى لا تكون هناك صعوبة في التنقل في هذه المناطق، كما يسهل ذلك الوصول إلى الدوائر الموجودة في خان شيخون في ريف إدلب وحماة حتى يتم نقل كافة الدوائر إلى خان شيخون.

ولفت إلى جهود الدولة في إعادة الإعمار وتأهيل البنى التحتية للمناطق المحررة تمهيداً لعودة الأهالي بشكل آمن، مضيفاً: لن نوفر جهداً في تأمين العودة الآمنة لأهالينا وتأمين مستلزمات العودة من كهرباء ومياه وصرف صحي ومعالجة الأوبئة والأمراض الموجودة وخصوصاً للاشمانيا التي انحسرت بنسبة حتى ٩٠ بالمئة.

وأرجع نتوف انحسار مرض اللاشمانيا إلى الجولات المستمرة على المدارس التي تقوم بواجبها على مدار الساعة ومعالجة كل حالة تظهر مباشرة وتأمين المستلزمات الطبية لهذا الموضوع، مؤكداً أن الطاقم الطبي الموجود حالياً في المناطق المحررة يلبي الحاجة بالحدود المقبولة.

وأكد أن وضع الكهرباء في الريف المحرر جيد وهناك العديد من المشاريع التي يتم تنفيذها في هذا الموضوع.

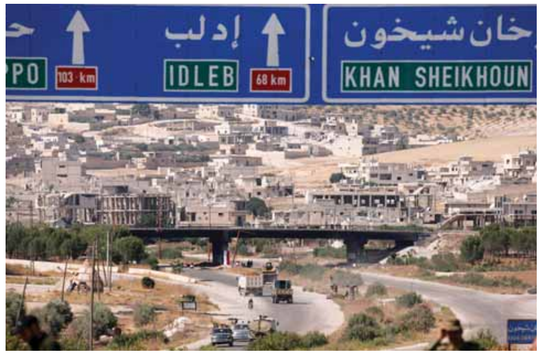

٨٥ بالمئة من الأراضي المحررة تمت زراعتها بالقمح

وأكد نتوف أنه يتواجد أحياناً في مقر المحافظة المؤقت في خان شيخون وأحياناً في المقر الموجود في حماة، لافتاً إلى أنه يتواجد في خان شيخون لاستقبال الأهالي وحل مشاكلهم وتأمين حاجاتهم الضرورية، وحتى لا يتكلفوا عناء السفر إلى حماة، كما يتم استقبال الأهالي الموجودين في حماة في المقر الموجود في المحافظة ذاتها.

نتوف أشار إلى أنه تمت زراعة ٨٠ إلى ٨٥ بالمئة من المناطق المحررة بالقمح، مؤكداً أن الدولة أمنت كامل مستلزمات الإنتاج من محروقات ومبيدات وغيرها إضافة إلى تأمين كميات جيدة من السماد، إضافة إلى تساقط الأمطار التي أكرمنا الله بها.

وفيما يتعلق بموضوع موسم الزيتون لم يستبعد نتوف أن يكون هناك تهريب لمادة زيت الزيتون خصوصاً إلى تركيا باعتبار أن الزيت السوري معروف بجودته عالمياً، موضحاً أنه من خلال التواصل مع بعض الأهالي عبر وسائل التواصل الاجتماعي ذكروا أن هناك تهريباً لهذه المادة، ومشيراً إلى أنه ليس من الغريب أن يقدم الإرهابيون على هذا الفعل فهم تاجروا بأعضاء البشر.

١١٥٠ دعوى قضائية لأبنية مخالفة في السويداء

نقابة المهندسين: مطلوب تعديل التعليمات التنفيذية للمرسوم ٤٠ لمعالجة المخالفات

| السويداء - عبير صيموعة

أكد رئيس لجنة قمع المخالفات في مجلس مدينة السويداء بشار أبو علوان لـ«الوطن» أن عدد المخالفات الخاضعة للمرسوم ٤٠ التي قامت بتنظيمها وقمعها لجنة الإشغالات منذ بداية العام وحتى تاريخه تجاوز ٢٢٠ مخالفة، موضحاً أن كل ضبط تم تنظيمه على المرسوم ٤٠ جرى تحويله إلى النيابة والقضاء حسب الأصول مع وضع إشارة منع تصرف على صاحب المخالفة.

وكشف مدير المدينة ثائر الصالح لـ«الوطن» أن عدد ضبوط لجنة الهدم في المجلس لمخالفات البناء التي تم تحويلها للقضاء خلال العام الماضي وصل إلى ١٤٠ ضبطاً، في حين عدد الدعاوى القضائية المتابعة من قبل الشؤون القانونية في المجلس عن طريق قضايا الدولة والتي تم تنظيم الضبوط اللازمة بحق مرتكبيها تجاوز ١١٥٠ دعوى قضائية.

ولفت إلى أن المجلس قام بحصر كافة المخالفات على مساحة المدينة وإحالة أضابيرها للقضاء المختص، حيث تم الفصل بعدد منها والتي على أساسها ستتم تسوية أوضاع أصحاب المخالفات مع بقاء بعض المخالفات غير قابلة للتسوية، إضافة لقيام المجلس بوضع إشارات منع تصرف للمخالفات غير القابلة للتسوية وإشارات حجز للمخالفات القابلة للتسوية، لافتاً إلى وجود أكثر من ٢٠٠٠ ضبط إشارة منع تصرف لأبنية مخالفة لمصلحة مدينة السويداء.

عضو مجلس المدينة وعضو الهيئة في نقابة المهندسين في السويداء توفيق العشعوش أكد لـ«الوطن» أن النقابة قامت بالتواصل مع مجلس مدينة السويداء من أجل العمل على تسوية المخالفات السابقة التي يمكن تسويتها بعد صدور المرسوم التشريعي رقم /٤٠/ إضافة إلى المخالفات التي تمت بعد المرسوم /٤٠/ والتي تحوي ضبوطاً قضائية، فضلاً عن المخالفات في وجائب الأملاك العامة وتشييد طوابق إضافية ومخالفة لنظام ضابطة البناء والتي أدت جميعها إلى خلل في الإنشاءات وتشكيلها خطراً كبيراً لعدم سلامتها الإنشائية.

وأكد العشعوش أنه لكي يتم ضبط المخالفات وتسويتها بالشكل القانوني وعدم تشريع الأبواب لمخالفات جديدة فمن الضروري تعديل القرار المتضمن (تسوية المخالفات قبل المرسوم) لتصبح تسوية المخالفات حتى تاريخ التعديل، وبالتالي يتم حصر تسوية تلك المخالفات الحاصلة بعد تاريخ التعديل، موضحاً أن المطلوب فقط تعديل التعليمات التنفيذية للمرسوم /٤٠/ أو تعديل البند الخاص بتسوية المخالفات ما بعد عام ٢٠١٢ حتى تاريخه.

١٣٠ بطاقة سحبت من سرافيس ريف دمشق أغلبها في بيبلا وبلدا

عضو مكتب تنفيذي: مراقبو الخطوط لم يعطوا النتيجة المرجوة لتلاعب البعض

| آلين هلال

بين عضو المكتب التنفيذي في محافظة ريف دمشق المختص بالنقل عامر خلف لـ«الوطن» أن المحافظة سعت لضبط عمل السرافيس في الريف من خلال إصدار بطاقة نقل الركاب التي تحمل توقيع مراقب الخط وتخول صاحب السرفيس تعبئة المازوت بشرط أن يكون عاملاً على الخط.

خلف أوضح أن هذه البطاقة لم تعط النتيجة المرجوة منها لتلاعب البعض، ما دفع بالمحافظة لاتخاذ خطوات أخرى، من خلال قيادة الشرطة بالتعميم على لجان السير الفرعية للعمل على مطابقة السرافيس الموجودة على القيود العاملة على الخط، والسرافيس غير الفاعلة وتتم مخاطبة المحافظة بها، ومنها إلى محروقات لسحب البطاقة الإلكترونية الخاصة بها، كاشفاً أنه تم خلال الشهر الماضي سحب بطاقات ١٣٠ سيرفيساً في الريف، النسبة الأكبر منها في بيبلا وبلدا، مضيفاً: واليوم تتم دراسة سحب بطاقات أخرى من سرافيس لا تعمل.

وعن كون المخالفة كافية أكد خلف أن عملية سحب البطاقات منها ومنعها من تعبئة المحروقات كافية للسرفيس، فعدم تعبئة المحروقات تمنعهم من أي عمل مخالف.

وبما يخص تهرب السرافيس من بعض الخطوط والتوجه لنقل الطلاب والموظفين أوضح خلف أنه تم إلزام السرافيس بتقديم طلبات إلى المحافظة بهذا الخصوص للحصول على موافقة تخولهم تعبئة المحروقات من المحطات سواء في دمشق أم الريف، وتم رفض ١٠٣ طلبات قدمت الشهر الماضي، ما حدا بشكل كبير تهرب السرافيس.

وبما يخص خط نقل صحنايا أكد خلف وجود ما يزيد على ١٢٠ سرفيساً عاملاً إضافة إلى ٢٠ باصاً من شركة خاصة، لكون الشرط الأساسي للتعاقد هو إبقاء السرافيس العاملة على الخط.

كما تحدث خلف عن تعاون بين محافظتي دمشق وريفها لتأمين مواقف الانطلاق للسرافيس سواء حارات ثابتة أم تبادلية، ما يساعد على سهولة العمل، إضافة لتأمين مواقف في كراجات السيدة زينب للسرافيس التي عادت للعمل من مناطق الغوطة الشرقية، كما عاد ٥٠ بالمئة من حركة السرافيس في داريا إضافة لباص نقل داخلي.